Towards a National System of Economic Intelligence in Algeria: An Analysis of Reality, Efforts, and Obstacles

Aboubaker Khoualed
College of Economic Sciences and Management, Badji Mokhtar University, Annaba, Algeria
Khoualed_aboubaker@yahoo.com

Submission date: /10/2018 **Acceptance date**: /11/2018 **Publication date**: 1/1 /2019

Abstract

This study aims at displaying the importance of establishing an effective national system for economic intelligence in Algeria. To achieve the previous objective, the researcher used the descriptive analytical approach discussing several points; most notably, the need to adopt the economic intelligence in Algeria, the efforts of the Algerian Government to establish a national system of economic intelligence, and the obstacles to the establishment of an effective national economic intelligence system in Algeria. This study finally reached a fundamental result that proved the failure of adopting the economic intelligence both at the macro (state) and the micro-level (economic institutions). There fore, this study recommended the need to activate the role of the government to make the exercise of the economic intelligence in Algeria more successful through three main axes: Adopting effective strategies, Accompanying economic institutions, and Spreading the culture of economic intelligence in society.

Key words: Economic Intelligence , Informations, National System , Economic Institutions, Algerian Government.

نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر: تحليل الواقع، الجهود، والمعيقات

أبو بكر خوالد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة – الجزائر

الخلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إقامة نظام وطني فعّال للذكاء الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق الهدف السابق الذكر استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عبر مناقشة عدة نقاط أبرزها: ضرورة تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر، الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لإرساء نظام وطني للذكاء الاقتصادي، والعوائق الماثلة أمام إقامة نظام وطني فعّال للذكاء الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها قصور تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر سواءً على المستوى الكلي (الدولة) والجزئي (المؤسسات الاقتصادية)، ولذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة تفعيل دور الحكومة في إنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر وذلك عبر ثلاثة محاور أساسية هي: تبني الإستراتيجيات الفعّالة، مرافقة المؤسسات الاقتصادية، ونشر ثقافة الذكاء الاقتصادي في المجتمع.

الكلمات الدالة: الذكاء الاقتصادي، المعلومات، النظام الوطني، المؤسسات الاقتصادية، الحكومة الجزائرية.

Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH) by University of Babylon is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

1. المقدمة

يعيش العالم اليوم قفزة في التحولات الجذرية التي أسهمت بشكل واضح في تغيير كل المفاهيم والأساليب والهياكل والتقنيات التقليدية، وأوجدت في المقابل مناخا جديدا وأوضاعا اقتصادية مختلفة تماما عما كان سائدا من قبل، وذلك بفعل تنامي ظاهرة العولمة وتعدد أبعادها وإفرازاتها، وكما هو معلوم فإن تلك التحولات والأوضاع الجديدة التي عرفها العالم مؤخرا تتميز بالحركية والتطور السريع، لذلك فقد كان لها تأثيرات عميقة مست كافة المؤسسات في جميع دول العالم على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو والتخلف.

وفي خضم كل تلك التحديات الصعبة تسعى مختلف الدول لإيجاد مكانة لها في السوق العالمية وتعزيز قدراتها التنافسية، بغية تحقيق عدة غايات أبرزها: تحفيز معدلات النمو والإنتاجية، تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي، تطوير سوق الشغل، تحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه، تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ...، وغيرها من الغايات الأخرى، التي تندرج ضمن مجال تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني، ولتحقيق هذا الهدف الأخير اتبعت مختلف دول العالم عدة إستراتيجيات وسبل ومداخل حديثة، ومن بين أبرز تلك المداخل يبرز موضوع إدماج الذكاء الاقتصادي ومختلف تقنياته، عبر سعي هذه الدول لإقامة منظومة متكاملة للذكاء الاقتصادي بها، هذا ما سيمثل موضوع الدراسة بالتركيز على واقع هذه المنظومة في الجزائر.

2. الإطار المنهجي للدراسة

2. 1. مشكلة الدراسة

على غرار ما يحدث في الاقتصاد العالمي اليوم من تغيرات سريعة ومتلاحقة بفعل العولمة، فإن الجزائر كونها جزءً لا يتجزأ من الخارطة الاقتصادية للعالم فهي تشهد عدة تغيرات وتحولات وتحديات اقتصادية، أبرزها: الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق الحرة، توقيع عقود الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التوجه نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، ظهور التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات (NTIC's)، اشتداد المنافسة في السوق الجزائرية بدخول المؤسسات الاقتصادية الأجنبية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات، الاتجاه نحو خصخصة جل المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ...، وغيرها من العوامل، التي جعلت من قضية إنعاش الاقتصاد الجزائري وتأهيله ضرورة ملحة خصوصا في ظل الظرفية الراهنة المتسمة بالتراجع الحاد لأسعار المحروقات في السوق العالمية والتي تعتمد عليها الجزائر بشكل كبير في إدارة شؤونها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود نظام وطني فعّال يضطلع بمهمة تجميع المعلومات ومعالجتها ونشرها بين الأعوان الاقتصاديين كافة بما يضمن تحقيق النفع والاستفادة لها وللدولة ككل، ولن يتأتى ذلك إلا بإتباع نظام وطني فاعل للذكاء الاقتصادي في الجزائر.

وتأسيسا على ما سبق ذكره تأتي هذه الدراسة في محاولة للإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

– ما هي ملامح النظام الوطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر؟

وستتم الإجابة على السؤال الرئيس السابق الذكر عبر الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

– ما المقصود بالذكاء الاقتصادي؟ وأين تكمن أهمية تجسيده على مستوى الدولة؟

– ما واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر؟ وما الجهود التي بذلتها الحكومة في سبيل إرساء دعائمه؟

– فيما تتمثل أبرز المعيقات الحائلة دون إقامة نظام وطني فعّال للذكاء الاقتصادي في الجزائر؟

2. 2. فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة تم الانطلاق من الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: إن تبني نظام ذكاء اقتصادي فعّال على مستوى الدولة يمكّنها من توفير قاعدة هامة من المعلومات المفيدة التي تستغلها في تعزيز كفاءة اقتصادها.

الفرضية الثانية: تتبنى الجزائر نظاما وطنيا فعّالا في مجال الذكاء الاقتصادي.

2. 3. أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الذكاء الاقتصادي في حد ذاته، والذي أصبح يعد نهجا إداريا حديثا تسعى جميع المؤسسات الاقتصادية والدول على حد سواء إلى تبنيه كونه يعد السبيل الأمثل للتماشي مع التطورات التقنية والاقتصادية والاجتماعية كافة التي يشهدها العالم المعاصر، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في فهم وإدراك الأهمية القصوى للذكاء الاقتصادي وحتمية تجسيده على مستوى الدول وتبنيه كفلسفة حديثة لتحسين كفاءة اقتصاديات هذه الدول وتعزيز قدراتها التنافسية.

ويمكن أن تساهم هذه الدراسة أيضا في إثراء المكتبة الوطنية والعربية بمرجع إضافي يساهم في نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي ويفيد كل من له علاقة بهذا الموضوع من باحثين أكاديميين وممارسين.

2. 4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- كشف الغموض عن مفهوم الذكاء الاقتصادي ومختلف الأساسيات النظرية المرتبطة به.
- إبراز الدور الذي يلعبه تجسيد الذكاء الاقتصادي على المستوى الكلي (الدولة).
- الوقوف على واقع نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر والجهود المبذولة في سبيل إرسائه والتعرف على أبرز معيقاته.
- لفت أنظار الباحثين الجزائريين والعرب لأهمية هذا الموضوع ومواصلة إجراء المزيد من الأبحاث فيه وإثرائه.
- تقديم بعض التوصيات المهمة التي من شأنها تفعيل النظام الوطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر.

2. 5. منهج ومصادر الدراسة

بهدف القيام بتحليل علمي ومنهجي سليم لإشكالية نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، فقد اُستخدام المنهج الوصفي التحليلي في أغلب أجزاء الدراسة، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ولا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة فحسب، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى نتائج وتوصيات ذات فائدة يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع المدروس.

أما فيما يخص مصادر جمع المعلومات فقد تمت الاستعانة بما توافر من مراجع تناولت موضوع الذكاء الاقتصادي أو إحدى جزئياته، وبذلك فقد أجرى الباحث مسحا مكتبيا بالإضافة إلى استعانته بشبكة الانترنت ليتحصل على عدد مهم من الدراسات والأبحاث السابقة باللغتين العربية والأجنبية ولا سيما الفرنسية، والتي ساهمت في إثراء الموضوع ومناقشته، وقد شملت هذه المراجع: الكتب، المذكرات والرسائل العلمية، المجلات والدوريات العلمية، المؤتمرات والملتقيات، التقارير، مواقع الانترنت، ...، وغيرها.

3. الدراسات السابقة ومجال الاستفادة منها

لو رجعنا بالزمن إلى ما يقارب الـــ (15) سنة فقط لوجدنا أن الدراسات المحلية التي تناولت موضوع الذكاء الاقتصادي في الجزائر كانت نادرة جدا إن لم نقل منعدمة، لكن ابتداءً من سنة (2008) وبفضل الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية من جهة، وبفضل انعقاد عدة مؤتمرات وملتقيات حول هذا الموضوع في

الجزائر من جهة أخرى، أصبحت الدراسات التي تناولت موضوع الذكاء الاقتصادي في الجزائر متوافرة بشكل مقبول، لا سيما بعدما فُتحت تخصصات دراسية للذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية في بضعة جامعات جزائرية.

وكون أن الباحث يعمل كأستاذ مدرس بجامعة عنابة التي تعد من الجامعات الجزائرية القليلة جدا التي تحتوي على تخصص ماستر في الذكاء الاقتصادي من جهة، وكونه عضوا ضمن مختبر البحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة (LARIEDD) من جهة أخرى، فقد تمكن من التوصل إلى عدة دراسات تناولت موضوع الذكاء الاقتصادي سواءً على المستوى الجزئي (المؤسسة) أو الكلي (الدولة)، وسيتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة أبرز الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع أو أحد جزئياته وفقا لتسلسلها زمنيا وذلك كما يلي:

3-1. دراسة (Bouroubi, 2008)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة جدلية هل أن تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر ناجم فعلا عن وجود إرادة حقيقية من طرف الدولة الجزائرية أم أنه نابع من مقتضيات الفترة الراهنة أي موضة عصرية كما أشار الباحث، ولمناقشة الجدلية السابقة جاءت هذه الدراسة على شكل مقالة ناقش فيها الباحث عدة نقاط أبرزها: الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل إرساء نظام وطني للذكاء الاقتصادي خلال الفترة (2004-2007)، وكذلك مختلف عوائد تبني نظام للذكاء الاقتصادي في الجزائر كونه أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وأيضا مختلف نقاط ضعف الجزائر في مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي، فيما اختتم الباحث مقالته هذه بتحليل مجموعة من السياسات الكفيلة بإنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر، أبرزها تنظيم عملية جمع واستغلال ونشر المعلومات بالإضافة إلى ضرورة التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي.

3-2. دراسة (Kendel, 2009)[2]

هدفت هذه الدراسة أساسا إلى إبراز مدى إمكانية إسهام الذكاء الاقتصادي في تأهيل الاقتصاد الجزائري وإنعاشه، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قامت الباحثة باستخدام النموذج الشهير (SWOT) وإسقاطه على نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر لاستخلاص أبرز نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وقد تمكنت الباحثة في الأخير من التوصل إلى ثلاثة دروس وتوصيات مهمة لإحياء نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر وهي: ضرورة أن تلعب الحكومة دورا أكبر في ترسيخ سياسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر، إشعار الفاعلين الاقتصاديين بأهمية الذكاء الاقتصادي، وتشجيع تكوين الكفاءات في مجال الذكاء الاقتصادي.

3-3. دراسة (مقاويب، 2011)[3]

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي وأنظمة المعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية، ولتحقيق الهدف السابق ذكره لجأ الباحث إلى أسلوب العينة الطبقية حيث قام بسبر آراء (15) مديرا بمؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة مختلفة عاملة بولاية سطيف، وبعد عملية التحليل الإحصائي أثبتت النتائج الدور الفعال الذي تلعبه نظم الذكاء الاقتصادي والمعلومات في تحسين عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات المبحوثة، بالإضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه هذه الأنظمة في تحسين تنافسية المؤسسات المبحوثة.

3-4. دراسة (كباش، 2012)[4]

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى إمكانية استخدام الذكاء الاقتصادي كأداة لتجنب عدم استقرار الأسواق المالية ونقص المعلومات، ولتحقيق الهدف السابق الذكر لجأت الباحثة إلى دراسة حالة بعض

الاقتصاديات الناشئة وهما الاقتصاد المغربي والجزائري، وقد توصلت الباحثة في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها فاعلية الذكاء الاقتصادي كأداة لجمع المعلومات المالية وإدارة المخاطر في الأسواق المالية، وهذا ما تؤكده التجربة المغربية التي أثبتت جدارتها في مجال الذكاء الاقتصادي على عكس التجربة الجزائرية التي ما زالت في المرحلة الجنينية على حد وصف الباحثة.

3-5. دراسة (خلفلاوي، 2013)[5]

سعت هذه الدراسة بشكل أساس إلى إبراز أهمية الذكاء الاقتصادي كأداة حديثة لتسيير وإدارة المؤسسات والدول، ولتحقيق الهدف السابق ذكره قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي عبر مناقشة عدة نقاط أبرزها: مفهوم الذكاء الاقتصادي ومختلف أساسياته النظرية، التجارب الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي (اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا)، ومقومات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وعبر مختلف محاور دراستها تمكنت الباحثة في الأخير من التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها ضرورة إدماج الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والدولة ككل لما يلعبه من دور بارز في التسيير الاستراتيجي الفعال للمعلومات.

3-6. دراسة (Baaziz *et al*, 2014)[6]

سعت هذه الدراسة إلى تحديد النموذج الملائم لتبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق الهدف السابق الذكر اعتمد الباحثون على مناقشة مختلف نماذج الذكاء الاقتصادي العالمية الرائدة وهي نماذج كل من: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، وفرنسا، ومن ثم أجرى الباحثون وصفا مفصلا لملامح تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر عبر مناقشة عدة نقاط أبرزها: لمحة تاريخية عن اعتماد الذكاء الاقتصادي في الجزائر، مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر ودور الدولة وجهودها في سبيل إرسائه، التكوين في الذكاء الاقتصادي في الجزائر، ...، وغيرها من النقاط، وقد أشارت هذه الدراسة في الأخير إلى إمكانية إفادة الجزائر من النماذج الدولية الرائدة في بناء نموذج خاص بها بغية تطوير مؤسساتها الاقتصادية من جهة وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من جهة أخرى.

3-7. دراسة (رقامي، 2014)[7]

سعت هذه الدراسة عموما إلى توضيح أثر الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة قام الباحث بسبر آراء عينة عشوائية بسيطة مكونة من (71) فردا من موظفي المؤسسات العمومية والخاصة بالإضافة إلى الباحثين الجامعيين، وقد أثبتت نتائج الدراسة في الأخير أن أسلوبي الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية يلعبان دورا هاما في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وذلك عبر تحسين أداء الأفراد والفرق ومنه المؤسسة ككل، ويساهمان أيضا في تحقيق الجودة الشاملة داخل المؤسسة.

3-8. دراسة (داي، 2014)[8]

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الذكاء الاقتصادي الإقليمي كسياسة عمومية تعمل على تفعيل الشراكة بين الأعوان الاقتصاديين والدولة، بالإضافة إلى إبراز واقع وآفاق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق الأهداف السابقة الذكر استعرضت الباحثة آليات الذكاء الإقليمي في الجزائر وخطوات تفعيلها، وكذا حصر المكاسب الوطنية وتحديد النقائص بعد حوالي (15) سنة منذ بداية التوجه نحو الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الباحثة في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها أن تحقيق التنمية

الإقليمية المتوازنة في الجزائر يحتاج إلى منح صلاحيات أوسع للجماعات الإقليمية مع إضفاء مرونة أكبر على الإطار التشريعي والمعلوماتي من أجل تشجيع المبادرات المحلية ونشر الحكامة الإقليمية.

3-9. دراسة (فيلالي، 2014)[9]

سعت هذه الدراسة أساسا إلى الكشف عن واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والجهود المبذولة في سبيل إرساء مبادئه، ولتحقيق الهدف الأساسي من هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي عبر دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) العاملة بمنطقة رويبة بالجزائر العاصمة، ولذلك طوّرت الباحثة استبانة لقياس مدى العمل بنظام الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة المبحوثة، حيث وزّعت الباحثة هذه الاستبانة فيما بعد على عينة مكونة من (35) من الإطارات العاملة بالمؤسسة، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى نتيجة أساسية مفادها ضعف تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة قيد الدراسة وفي الجزائر ككل.

3-10. دراسة (Lebbou, 2014)[10]

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى الكشف عن الارتباط وتجليات العلاقة بين موضوع الذكاء الاقتصادي والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الاقتصادية وهذا في إطار إعادة تفعيل إستراتيجية المؤسسة، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة أجرى الباحث دراسة ميدانية استدلالية حيث استخرج مكونات وعناصر الذكاء الاقتصادي من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية (PNMAN)، وقد توصل الباحث في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها أن الدولة الجزائرية تبذل جهدا كبيرا في مجال ترسيخ اعتماد الذكاء الاقتصادي في الجزائر ضمن إستراتيجيات المؤسسات الاقتصادية إلا أن ذلك غير كاف بدلالة أن جل مؤشرات تبني الذكاء الاقتصادي بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات كانت ضعيفة وغير فعالة ما عدا ما تعلق منها بعملية معالجة المعلومات.

3-11. دراسة (عفيف، 2015)[11]

بحثت هذه الدراسة في موضوع الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي كأداة فعالة لترقب الأزمات المالية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر أجرت الباحثة دراسة قياسية بالاعتماد على منهجية غرنجر (Granger) للسببية حول إشارات الإنذار للأزمة المالية العالمية (2008) بالتركيز على الاقتصاد الأمريكي، وقد أظهرت الدراسة في الأخير فعالية الاهتمام بمتطلبات الذكاء الاقتصادي الذي يسعى إلى جمع المعلومات التي تعبر في البداية عن إشارات ضعيفة، وبفضل اليقظة يتم تتبعها والتنبه إلى إمكانية تحولها إلى إشارات إنذار مبكرة لأزمة قادمة، على أن يتم توصيل هذه المعلومات الإستراتيجية للأعوان الاقتصاديين في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتي تسهم في ترقب حدوث الأزمات المالية وإيجاد حلول وسيناريوهات استباقية لها.

3-12. دراسة (مغمولي، 2016)[12]

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز حتمية إقامة نظام للذكاء الاقتصادي في الجزائر بغية تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر صممت الباحثة استبانة وزّعتها على عينة مكونة من (120) من المدراء وذوي الاختصاص في الموضوع والعاملين بـــ (20) مؤسسة جزائرية رائدة في قطاع التصدير، وبعد عملية التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى نتيجتين أساسيتين، أولهما عدم تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي بشكل كلي في المؤسسات المبحوثة، وثانيهما وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين تبني المؤسسات المبحوثة لمعايير نظام الذكاء الاقتصادي وأبعاد القدرة التنافسية.

ثانيا: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

لقد أفاد الباحث من مختلف الدراسات السابقة في عدة أوجه أبرزها:

– أسهمت أكثر في تعزيز الجانب النظري للدراسة الحالية وإثرائها.
– التعرف على منهجية الدراسات السابقة، مما سهل الطريق أمام الباحث في بناء منهجية الدراسة الحالية.
– الاهتداء لبعض المراجع والمصادر والبحوث التي لم يتسن للباحث معرفتها والاطلاع عليها من قبل.
– تمثل تراكما معرفيا فكريا أتاح للباحث الانطلاق منها لتأطير الظواهر ذات العلاقة بالدراسة الحالية.
– التعرف على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، الأمر الذي سهل على الباحث الانطلاق من حيث انتهى الآخرون أو البحث في الجوانب التي لم يتناولوها.

4. الإطار النظري للدراسة

4-1. نشأة وتطور الذكاء الاقتصادي

إن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت مع ظهور التجارة ولا سيما نظام السوق الحرة، حيث أوضح (Fernand Braudel) في العديد من الدراسات التي قام بها حول القوة المتزايدة للمدن التجارية الكبيرة في القرن الـــ (15) م حتى القرن الـــ (18)م، أن المنافسة بين المدن في شمال ايطاليا والمدن في فنلندا كانت تمثل بداية الهجمات التجارية والتجسس الاقتصادي وحتى التزوير، وظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي أيضا في الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، فبريطانيا في المدة الاستعمارية كانت تحصل على المعلومات من منطقة البحر المتوسط وغيرها من أسراها من البندقية. [13]

وفي عام (1950) طورت اليابان نظام للذكاء الاقتصادي كان مرتكزا على وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MITI) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) حيث ساهم مساهمة كبيرة في إنعاش ودعم اقتصادها، وفي عام (1980) ومع عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات تنظيمية فاعلة لدعم العمل الدولي للمنظمات، وتم إدخال موضوع الذكاء الاقتصادي في برامج التعليم في علوم الإدارة وذلك بفضل نشر الباحث المعروف في مجال إدارة الأعمال والتنافسية (Michael Porter) لكتابه الشهير "الإستراتيجيات التنافسية" ليكون أول من نادى بضرورة إدماج الذكاء الاقتصادي في المؤسسات. [14]

ومع حلول سنة (1990) نلاحظ بداية ظهور الذكاء الاقتصادي في فرنسا وذلك إثر الإسهامات والكتابات العديدة التي نشرها كل من (Ribault et Martinet)، كما عرفت سنة (1992) ظهور أولى تعاريف واستخدامات نظام اليقظة في فرنسا بفضل إسهامات كل من (Jakobiak et Dou) وبذلك فقد أُنشئت في فرنسا وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) والتي تهدف إلى تقديم المساعدة التشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية، بعدها وبالضبط في سنة (1994) تم تقديم تقرير (Martre) الشهير في فرنسا المعد من طرف المحافظة العامة الفرنسية للتخطيط، والذي يحمل عنوان: "الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة"، وبناءً على هذا التقرير تم الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في فرنسا وتبنيه كخطة إستراتيجية شاملة، وهذا ما مهد لظهور عدة إسهامات فكرية من طرف عدة باحثين على غرار (Juillet)، (Crayon)، ...، وغيرهما، والذين قدموا عدة أفكار تتعلق بالفاعلين في مجال الذكاء الاقتصادي، ميادين تطبيقه، المنافسة والذكاء الاقتصادي، سياسات الضغط والتأثير، التكوين في الذكاء الاقتصادي، الذكاء الاقتصادي والأقاليم، ...، وغيرها.[15]

أما في دول المغرب العربي فقد تزايد الاهتمام بموضوع الذكاء الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية حيث عقدت عدة مؤتمرات وملتقيات وورش عمل بهذه الدول لا سيما في الجزائر والمغرب وتونس، وقد توجت هذه المؤتمرات في الأخير بظهور بعض النتائج الملموسة في هذا المجال كتأسيس النظام الوطني

للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية (SIES) في الجزائر سنة (2004)، تأسيس المعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية (IMIST) سنة (2003)، والجمعية المغربية للذكاء الاقتصادي (AMIE) سنة (2006).

4-2. مفهوم الذكاء الاقتصادي

يمثل موضوع الذكاء الاقتصادي رافدا معرفيا جديدا سواءً على صعيد النظرية الاقتصادية أو الأطر الفكرية أو على مستوى التطبيقات العملية ومجال سريانه، وبرغم حداثة هذا المصطلح أو المفهوم فإن الدراسات الغربية قد شغلت نفسها في العقود الماضية بمحاولة تلمس مداخل منهجية للتعريف بمعالمه.

ولقد تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الذكاء الاقتصادي واختلفت بشكل كبير، إلا أنه يمكن عرض أبرز هذه التعريفات فيما يلي:

- إن أول تعريف عملي قدم للذكاء الاقتصادي كان سنة (1994) من طرف المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا (Martre) حيث تم تعريفه بأنه: "مجموعة من الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة، وتوزيع، وحماية المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين بطريقة قانونية".[15]

- في حين عرفه معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي (IHEDN) سنة (2000) بأنه: "ذلك المنهج المنظم المعد لخدمة الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، وذلك بغية تحسين قدراتها التنافسية عبر جمع، معالجة، وبث المعلومات المفيدة التي تجعل المؤسسة تحسن التحكم في بيئتها".[16]

- أما (Jakobiak, 2001)[17] فقد عرف الذكاء الاقتصادي بشكل مختصر على أنه: "مجموعة من النشاطات المنسقة للبحث، والمعالجة، والتوزيع، والاستغلال للمعلومات المفيدة من طرف الأعوان الاقتصاديين".

- أما (Levet, 2002)[18] فقد عرف الذكاء الاقتصادي بأنه: "ذلك النشاط المنظم الذي يساعد المؤسسة على معرفة ما يجب معرفته عن بيئتها ومنافسيها، مع توفير الحماية اللازمة لإرثها المعرفي بمنع منافسيها من معرفة ما لا يجب معرفته عنها، وبذلك فإن هذا المفهوم يهدف لاستشراف التغيرات واستباقها وفك غموض المستقبل".

- من جهتها عرفت (Bouaka, 2004)[19] نقلا عن (Oberson) الذكاء الاقتصادي على أنه: "البحث عن تفسير نظامي للمعلومة المتاحة للجميع، بهدف معرفة أهداف وقدرات الفاعلين الاقتصاديين".

- أما كل من (Pesqueux et Ferrary, 2006)[20] فقد عرفا الذكاء الاقتصادي على أنه: "ذلك النشاط الذي يسمح باقتناص الفرص، ورصد التهديدات، وتلبية حاجات الأعوان الاقتصاديين المتعلقة بالمعلومات والمعارف ذات القيمة العالية، من أجل مساعدة المؤسسات على اتخاذ القرارات الصائبة وتحسين تنافسيتها".

- في حين عرفه (Afolabi, 2007)[21] على أنه: "أداة مساعدة في اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات الإستراتيجية بهدف تقليل عدم التأكد وجعل القرار المتخذ من طرف المؤسسة غير احتمالي".

وبناءً على كل ما سبق عرضه من تعريفات يمكن صياغة التعريف التالي للذكاء الاقتصادي على أنه: "مجموعة الأنشطة المنسقة لجمع، ومعالجة، ونشر المعلومات المفيدة، وتقديمها للأعوان الاقتصاديين بغرض استغلالها، مع الإشارة إلى أن هذه الأنشطة تتم بطريقة شرعية، وفي ظل توافر جميع ضمانات الحماية الضرورية للحفاظ على الإرث اللامادي للمؤسسة، في ظل توافر أحسن شروط الجودة والمدة والتكلفة، حيث تكون تلك المعلومات المفيدة مناسبة لجميع مستويات القرار في المؤسسة، وتساعد في إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات الضرورية لتحقيق مختلف أهداف المؤسسة وفي مقدمتها تحسين القدرات التنافسية".

وبالتالي فإن مفهوم الذكاء الاقتصادي يتميز بالخصائص التالية:[16]

- الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- وجود علاقة قوية بين المؤسسات، والجامعات، والإدارات المركزية والمحلية.
- إدماج ممارسات جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية، والتقنية، والاقتصادية، والقانونية، والجيوسياسية.
- اعتماد العالمية كسلم لاتخاذ القرارات.
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.
- حماية الإرث الوطني ببعديه التكنولوجي والصناعي.

4-3. مراحل تجسيد الذكاء الاقتصادي

يمر الذكاء الاقتصادي بمجموعة من المراحل والتي تشكل في مجملها ما يصطلح عليه بدورة حياة الذكاء الاقتصادي، والتي تعرف على أنها: "مجموعـــة الحلقات التي تسمح بتحويل المعلومة إلى معرفة مفيدة لاتخاذ القرار وتنفيذه: تعريف أو تحديد الحاجات للمعلومة، ترجمتها إلى ذكاء، تخطيط عملية البحث عن المعلومة، جمع المعلومات، معالجة المعلومات، تحليل وبث المعلومات"[22]، وعليه يمكننا عرض أهم مراحل الذكاء الاقتصادي في ما يلي:

1- تحديد الحاجة للمعلومات: المرحلة الأولى في جميع نشاطات الذكاء الاقتصادي هي تحديد الحاجة للمعلومة، وهو أمر غير صعب في أغلب الحالات، وإنما يكفي أن نبحث بمهارة عن: ما المعلومات التي نرغب في الحصول عليها؟ وهو ما يحتم على المختصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة لتنظيم المؤسسة.[23]

إن هذه المرحلة تتطلب منا الرجوع إلى التعريف بالمؤسسة والمهام التي أنشأت من أجلها، وكذلك الإجابة في الوقت نفسه على الأسئلة المتعلقـــة بـــ: المنافسة، المستهلكين، المنتجات، ومعدات الإنتاج.

2- جمع المعلومات: بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة، بحيث يتم جمع المعلومات من المصادر التي توفر أنسب وأكمل المعلومات لنشاط المؤسسة، والتي يمكن الحصول عليها بسهولة وبأقل تكلفة ممكنة، وبصفة عامة تقسم مصادر المعلومات إلى:[23]

أ- المصادر الرسمية: وتشمل: الصحافة – الكتب– وسائل الإعلام– بنوك المعلومات والأقراص المضغوطة – مصادر المعلومات القانونيـــة – الكشوف والشهادات – الدراسات العمومية (عامة أو تابعة للقطاع الخاص).

ب- المصادر الغير رسمية: إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومات: التنقل، تستغرق الوقت، قدرة الإصغاء، الإحساس، اللمس،...، الخ من أجل الاستفادة منـــها. ومن بيـــن أهـــم هـــذه المصادر نجد: المنافسين في حد ذاتهم– الموردين– مهمات وسفريات الدراسة– المعارض والصالونات– المنتديات والمؤتمرات والنوادي– الطلبة والمتربصين– المرشحين للاستخدام– اللجنات المختلفة– المصادر الداخـــلية للمؤسسة.

3- معالجـــة المعلومات (استغلالها): بعد جمع المعلومات اللازمة فإنها تخضع للمعالجة سواء باستخدام الطرق البسيطة أو باستعمال الإعلام الآلي قصد الحصول على المعلومة الملائمة، وتشمل معالجة المعلومات لاستغلالها عدة مهام وهي: تصحيح المعلومة ومعالجتها وتحليلها وتركيبها.[22]

4- بث المعلومات (نـــشرها): لن تكون المعلومات ذات فائدة، إلا إذا انتشرت داخل مختلف أقسام المؤسسة، مما يستدعي توافر قنوات للاتصال تسمح بدوران المعلومة بشكل جيد.

ويمكن للمؤسسة أن تعتمد على وسائل الاتصال التقليدية (تعليمة داخلية، الإعلان، اجتماعات، مذكرة شخصية، دوريات المؤسسة) أو استخدام تكنولوجيا الاتصال كالانترنت والاكسترانت.

4-4. أهمية تبني الذكاء الاقتصادي على المستوى الكلي (الدولة)

من المؤكد أن الدول تستفيد من إتباع إستراتيجية للذكاء الاقتصادي كون أن الدولة نفسها تحتاج إلى معلومات عن ما يدور في اقتصاديات الدول الأخرى، حتى يتسنى لها رسم الخطوط والإستراتيجيات اللازمة لحماية اقتصادها من الهجمات التي قد تتعرض لها مؤسساتها الوطنية أو القطاعات الإستراتيجية للوطن، ويمكنّها في الوقت نفسه من الاستفادة القصوى من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.[24]

ويسمح استعمال الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة للدولة بتطوير سوق الشغل في المستقبل وخلق التنافس في مجال البحث والتطوير، والحد من تسرب وسرقة المعلومات والجوسسة، ومجاراة النمو والتطور السائد لدى الدول والأمم الأخرى، لهذا تضلع السلطات العمومية بإرساء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي، من خلال وضع الإستراتيجيات الكفيلة باختراق الأسواق الخارجية بجميع الوسائل المشروعة والممكنة، اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية أو إعلامية، وذلك من خلال التنسيق وتبادل المعلومات بين المراكز العليا للقرار، مع ضمان التواصل مع فروع المؤسسات الكبرى ومراكز البحث العلمي والخبراء وغرف التجارة والصناعة.[4]

وبصفة أكثر تفصيلا يتضح أن تجسيد نظام للذكاء الاقتصادي على المستوى الكلي يساهم في:

1- تعزيز تنافسية الدولة: فنظام الذكاء الاقتصادي الفعال يساهم بشكل مباشر في دعم عملية البحث والتطوير والارتقاء بنشاط الابتكار والإبداع على مستوى الدولة، وهذا ما يسمح بمجاراة الدول الأخرى واقتناص الفرص والحصول على حصص من الأسواق العالمية، وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.[12]

2- تحسين الاقتصاد وأمنه: إن نظام الذكاء الاقتصادي يقوم على سياسة متينة مرتكزة على توفير البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية وتوسيع فرص العمل، وتيسير سبل التقدم والرفاهية للمجتمع، ومنع التهديدات الاقتصادية، وتعظيم التنافسية، وحماية الإرث المعرفي من الجوسسة الاقتصادية، وتعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع، ...، وغيرها من المصالح الأساسية للأمة، أي حماية العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية والعلمية للوطن.

3- تحسين عملية اتخاذ القرارات: يهدف الذكاء الاقتصادي أيضا إلى تحسين جودة القرارات المتخذة على المستوى الكلي وذلك باستعمال نظم إدارة المعلومات، والتطبيقات التكنولوجية الحديثة بهدف تجميع، وتخزين، وتحليل، وتوفير البيانات والمعلومات، أي أن الذكاء الاقتصادي يقود الدولة إلى اتخاذ أفضل القرارات وذلك باستخدام المعلومات الدقيقة والمفيدة في الأوقات المناسبة، ويقوم الذكاء الاقتصادي بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في استخدام معلومات دقيقة وآنية وذات قيمة ونوعية عالية متعلقة بمجال العمل نفسه، وبيانات ذات اعتمادية كبيرة متوفرة من عدة مصادر، وتطبيق ما تم اكتسابه من خبرات بهدف تحسين وتطوير جودة القرارات التي يجب اتخاذها بناءً على هذه المعلومات.[25]

5. الإطار التحليلي للدراسة

5-1. ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي في الجزائر

لقد أدى انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد الموجه(الاشتراكي) إلى نظام اقتصاد السوق الحرة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى بروز عدة ضغوطات على مستوى الهيئات المؤلفة لنظام المعلومات الاقتصادية، أضف إلى ذلك ظهور التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات عمل على إظهار عيوب النظام

السابق ونقائصه والحاجة الملحة إلى نظام ذي كفاءة عالية يأخذ بالحسبان تزايد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وتداخلها وتفاعلها فيما بينها، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى التفكير في إقامة نظام موجه نحو التخطيط الإستراتيجي في اتخاذ القرارات [5]، وقد تجسد ذلك في صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحولاته في شهر حزيران/ جوان (2004)، الذي تمت مناقشته في الجلسة العلنية رقم (24) للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، إذ يعد هذا المجلس هيئة استشارية مستقلة تحت وصاية رئاسة الجمهورية تختص بدراسة كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية واقتراح الحول اللازمة والممكنة لها.

وكون أن الجزائر تعد من بلدان العالم الثالث فهي تعاني من عدة مشاكل كضعف أداء مؤسساتها الاقتصادية، ورداءة المنتجات في أغلب الأحيان وانخفاض مستويات جودتها، التكاليف المرتفعة، غياب ثقافة المستهلك، تخلف التكنولوجيا المستخدمة، ضعف نظم المعلومات وتوظيف الانترنت، ...، وغيرها، وضمن هذا الصدد تشير أحدث الدراسات المحلية إلى أن (20%) فقط من المؤسسات الجزائرية تتوفر على أجهزة إعلام آلي ناجعة، و(15%) فقط تتوفر على مواقع انترنت خاصة بها، و(50%) منها تفتقر لنظام محاسبي مناسب [26]، وبالتالي يتضح جليا افتقار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإتباع نظم وإستراتيجيات معينة تكفل حصولها على المعلومات الضرورية لتعزيز تنافسيتها وخدمة السياسة التنموية العامة للدولة، وعلى هذا الأساس جاء التفكير في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي في الجزائر بعد التعثر الذي عرفته مخططات التنمية الاقتصادية التي بدأت مع مطلع الألفية الثالثة، وبعد تفكك النسيج الصناعي الجزائري نتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي والخصخصة التي تم تنفيذها في التسعينيات من القرن الماضي، يضاف إلى ذلك ضعف القطاع الخاص الجزائري، وعدم جدية الاستثمارات الأجنبية في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.

كل ما سبق ذكره أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي في الجزائر بصفة كبيرة، والى ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري عموما فحسب آخر تقرير للتنافسية العالمية صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) سنة (2016) احتلت الجزائر المركز (87) عالميا من أصل (138) دولة شملها التقرير [27]، وهذا ما يثبت ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري النابع من فشل الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنافسية الدولة، وهذا مرده إلى عدة أمور أبرزها: عدم استقرار البيئة الاقتصادية العامة، ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير، ضعف مساهمة القطاع الخاص، عجز الموازنة المالية، ضعف حماية الملكية الفكرية، هشاشة البنى التحتية، ضعف جل مؤشرات المناخ التجاري والمالي، غياب الشفافية، ...، وغيرها.

ولتلافي الوضعية السابقة سارعت الحكومة الجزائرية إلى استحداث مديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادية على مستوى وزارة الصناعة بموجب المرسوم (101-08) المؤرخ في 25 آذار/ مارس (2008) [28]، فقد كشف المدير العام للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات عن رصد اعتمادات مالية ضمن قانون المالية (2010) قصد توطين مفهوم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل تحسين وتأهيل قدراتها على استغلال المعلومات المتاحة في السوق، بغية إنعاش وتطوير الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، وقد سطرت هذه المديرية العامة برامج طموحة لتحقيقها في الفترة (2010-2014) ومن أبرزها تنمية سوق الصناعات الغذائية من (50%) إلى (60%)، وكذلك برنامج توقيع (5000) عقد صناعي لتشمل (17000) مؤسسة بحلول سنة (2014)، بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى في القطاعين الفلاحي والصناعي.

من جهة أخرى فقد عرفت السنوات القليلة الماضية تزايدا ملحوظا للوعي بأهمية تجسيد الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الجزائرية والأقاليم والدولة ككل، ويتضح ذلك من خلال عقد مجموعة كبيرة من المؤتمرات والندوات والملتقيات حول الذكاء الاقتصادي بإسهام ودعم من مختلف الوزارات والجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية على غرار: الجزائر العاصمة(2005)،(2008)،(2010)،(2011)،(2014)، عنابة (2012)، الشلف (2012)، خميس مليانة (2014)، بهدف تعميق الوعي بأهمية تجسيد الذكاء الاقتصادي ورسم المعالم الفعالة الكفيلة بتطبيقه في الجزائر.

2-5. الجهود المبذولة لترسيخ الذكاء الاقتصادي في الجزائر

لقد بذلت الجزائر كثيرا من الجهود في سبيل تجسيد الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والدولة ككل، ويمكن إيجاز أبرز هذه الجهود فيما يلي:

1- إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية (SNIES): لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال إلى بناء ما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تلبية كافة متطلبات الأعوان الاقتصاديين من المعلومات، وقد تم إنشاء هذا النظام تماشيا مع قدرات الاقتصاد الوطني والتطور والنمو الذي عرفته الجزائر، وبذلك فقد جاء هذا النظام نتيجة المراحل التالية: [29]

أ- سنة (1962): إنشاء هيئة التخطيط التي تضم مديرية فرعية للإحصائيات.

ب- سنة (1964): إنشاء اللجنة الوطنية للإحصاء العام للسكان والسكن.

ت- سنة (1971): إنشاء المحافظة الوطنية للإحصاء والتحقيقات الإحصائية.

ث- سنة (1982): إنشاء الديوان الوطني للإحصاء وتحديد واجباته الإحصائية.

ج- سنة (1993): إنشاء المركز الوطني للإحصاء.

ح- سنة (1994): إصدار القانون (1994-01) المتعلق بالنظام الإحصائي والمرسوم التشريعي الذي يتيح الفرصة للديوان الوطني للإحصاء بإطلاق النظام الوطني للإحصائيات.

خ- سنة(1995): إصدار المرسوم التنفيذي (1995-160) والمتضمن تنظيم وسير المجلس الوطني للإحصاء.

د- سنة(2003): إصدار المرسوم الرئاسي(2003-84) والمتضمن إنشاء صلاحيات وتنظيم المحافظة العامة للتخطيط والدراسات الإستراتيجية.

ذ- سنة(2004): صدور التقرير الوطني حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية (SNIES).

جدير بالذكر أن النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية يضم الأنظمة الفرعية التالية: نظام المعلومات الإحصائية، نظام المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات التسييرية، مراكز البحث والتوثيق، أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- أنظمة البحث والتطوير: تهتم الدول كافة بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجله ميزانيات معتبرة لدعم أنشطة وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز ومخابر البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي، إلا أن الجزائر تعاني من عدة مشاكل عويصة في هذا المجال أبرزها ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي بالإضافة الى تدني إنفاق الدولة على أنشطة البحث والتطوير حيث بلغت نسبتها (0.1%) فقط من الناتج الإجمالي خلال الفترة (2005-2014). [30]

وبهدف القضاء على المشاكل السابقة الذكر قامت الحكومة الجزائرية بإعداد برنامج متكامل يسمى بالمخطط الخماسي (1998-2002) وفقا للقانون رقم (98-11) المؤرخ في 22 آب/ أوت (1998) والذي

حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن أجل متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط، تم تعيين الوزير المنتدب للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي في آب/ أوت (2000)، ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يلي: [29]

- ضمان ترقية البحث والتطوير.
- دعم القواعد التكنولوجية للبحث والتطوير.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث.
- دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

ولإنجاح الأهداف المتوخاة من المخطط الخماسي تم سن مجموعة المراسيم التنفيذية التالية:

أ- المرسوم التنفيذي (99-243) المؤرخ في 11 تشرين الأول/ أكتوبر (1999) والذي يحدد تنظيم وإدارة المكاتب الفرعية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ب- المرسوم التنفيذي (99-256) المؤرخ في 31 تشرين الأول/ أكتوبر (1999) والذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم وإدارة المخابر البحثية.

ت- المرسوم التنفيذي (99-257) المؤرخ في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر (1999) والذي يحدد قواعد إنشاء وتنظيم وإدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

ث- المرسوم التنفيذي (99-258) المؤرخ في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر (1999) والذي يحدد كيفية ممارسة المراقبة المالية على المؤسسات ذات الطابع العلمي، والثقافي، والمهني، والمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، ومختلف وحدات البحث.

بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ (5) مليار دينار جزائري، خاص بإدارة مخابر ومراكز ووحدات البحث لمختلف القطاعات، ونص القانون (98-11) على أن تحدد سنويا ميزانية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن قوانين المالية.

وجدير بالذكر أن القانون(98-11) المؤسس للمخطط الخماسي (1998-2002) حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قد تم تعديله وفقا للقانون(08-05) المؤرخ في 23 شباط/ فيفري (2008)، حيث وسعت مجالات هذا المخطط وضبطت مختلف صلاحياته وأحكامه المالية. [31]

3- منظومة التعليم العالي والبحث العلمي: تعد الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي الرافد الأساس لإنجاح ممارسة الذكاء الاقتصادي في أي دولة، ومن المفترض أن يكون ذلك هو الدور المنوط بمؤسسات التعليم العالي والجامعات الجزائرية، ألا أن الواقع الحالي يشير إلى تخبط هذه الجامعات والمؤسسات في عدة مشاكل أبرزها: الانفصام الواضح بين الجامعات الجزائرية والقطاعين الاقتصادي والصناعي، غياب سياسة وطنية واضحة بشأن البحث العلمي، المشاكل البيروقراطية التي يشهدها قطاع التعليم العالي، انتشار البطالة في أوساط خريجي الجامعات الجزائرية والتي قدرت بـــ (14.10%) من إجمالي العاطلين عن العمل سنة (2015) [32]، تراجع إنفاق الحكومة الجزائرية على التعليم حيث قدرت نسبته بـــ (4.3%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة (2015) [30]، تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة، ضعف نسب براءات الاختراع المقدمة من طرف الجامعات والمراكز البحثية الجزائرية فمن أصل (84) جامعة جزائرية فقط (25) منها سجلت براءات اختراع،...، وغيرها من المشاكل [33]، كل ذلك أدى إلى تذيل الجامعات الجزائرية للتصنيف الدولي للجامعات حيث تحصلت أول جامعة جزائرية وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بوهران على المرتبة (2075) عالميا سنة (2016) ضمن تصنيف (Webometrics) الشهير.[34]

ولذلك بذلت الحكومة الجزائرية قصار جهدها لتأهيل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فسنت ترسانة من القوانين والمراسيم المنظمة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الجزائرية جاءت على شاكلة مجموعة من الإصلاحات سواءً في نظم التدريس، وطرقه، وهياكله، ومخرجاته، بالإضافة إلى رصد مخصصات مالية معتبرة دعما لهذا القطاع، وهذا ما نتج عنه بعض المؤشرات الايجابية فقد سجل تعداد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قفزة نوعية حيث بلغ (88) جامعة ومؤسسة سنة (2016) تشمل:(47) جامعة، و(10) مراكز جامعية، و(4) مدارس عليا، ومدرسة عليا للتعليم التقني، و(17) مدرسة وطنية عليا، و(9) مدارس تحضيرية [35]، هذا التحسن الملحوظ رافقه ارتفاع في تعداد الأساتذة والباحثين الذي ارتفع من (45474) أستاذا جامعيا سنة (2011) إلى (52215) أستاذا جامعيا سنة (2014)[36]، وبتوفر الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (الهياكل القاعدية) وتوافر الباحثين والأساتذة الجامعيين، تكون الجزائر قد أسست أرضية متينة لبناء نظام ذكاء اقتصادي فعّال إن هي أحسنت استغلالها.

4- هياكل ومراكز المعلومات: لترسيخ تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر أسّست الحكومة مجموعة من الهياكل التكنولوجية بغية تطوير قاعدة المعارف العلمية والتقنية، والعمل على نشر وترقية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن توضيح هذه المراكز في الشكل (01) أدناه:

الشكل (01): هياكل ومراكز المعلومات في الجزائر

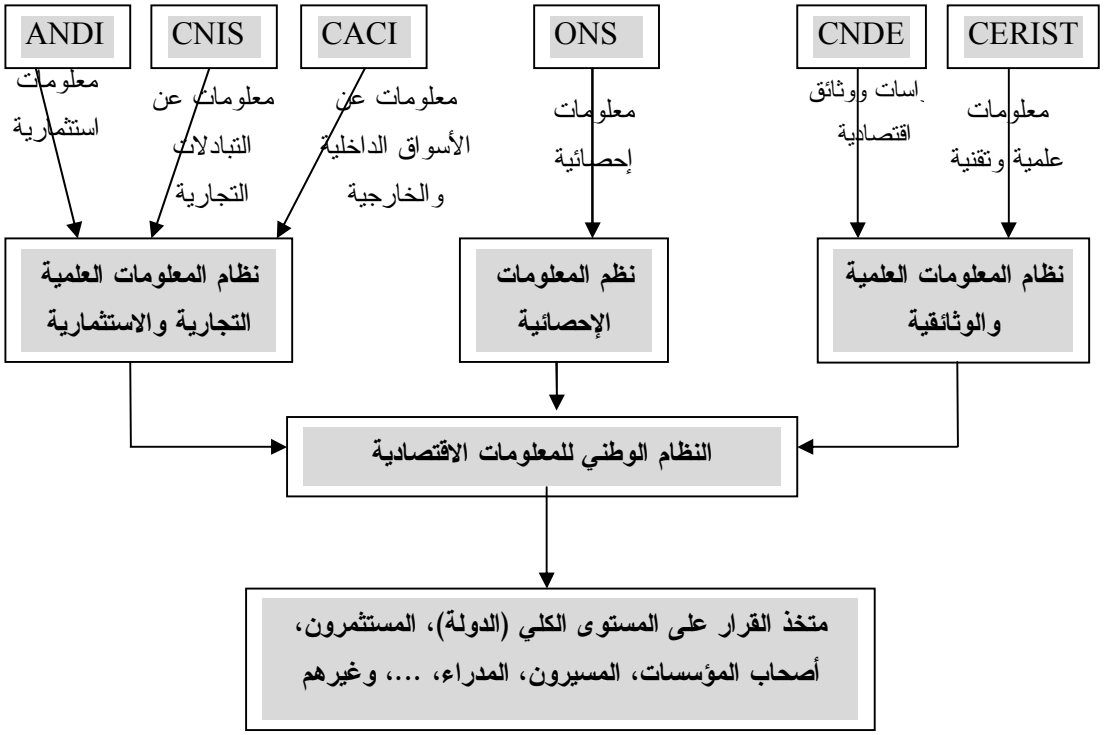

المصدر: من إعداد الباحث.

ومن الشكل (01) أعلاه يتضح أن هياكل ومراكز المعلومات التي تشكل النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية تشمل: [37]

أ- **الديوان الوطني للإحصاء (ONS):** الذي تم تأسيسه بتاريخ 10 آذار/ مارس سنة (1964)، والذي يشمل بدوره مجموعة المديريات الرئيسية والمكملة التالية:

أ-1- المديريات الرئيسية: وتشمل:

- المديرية التقنية المكلفة بالمحاسبة الوطنية.
- المديرية التقنية المكلفة بإحصاء المؤسسات ومتابعة الوضع الراهن.
- المديرية التقنية المكلفة بالإحصائيات الاجتماعية والعوائد.
- المديرية التقنية المكلفة بالإحصائيات السكانية والعمالية.
- المديرية التقنية المكلفة بالإحصائيات الجهوية والفلاحية.
- المديرية التقنية المكلفة بمعالجة الإعلام الآلي والملفات الإحصائية.
- المديرية المكلفة بالنشر والتوزيع والوثائق والطبع.

أ-2- المديريات المكملة: وتشمل:

- مديرية الإدارة والوسائل.
- المديرية المكلفة بالكتابة التقنية في المجلس الوطني للإحصاء.
- المديرية المكلفة بالتفتيش.
- مديريات الملاحق الجهوية.

ب- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI): المعاد تنظيمها بتاريخ 05 نيسان/ أفريل سنة (1963).

ت- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS): الذي أسس بتاريخ 27 كانون الأول/ ديسمبر (1993).

ث- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): والتي أسست بتاريخ 05 تشرين الأول/ أكتوبر (1993).

ج- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST): والذي أسس بتاريخ 16 آذار/ مارس سنة (1985).

ح- المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية (CNIDE): والذي أسس بتاريخ 26 كانون الأول/ ديسمبر (1981).

5- التكوين المكثف في مجال الذكاء الاقتصادي: إيمانا من الحكومة الجزائرية بأهمية التكوين في تدعيم ركائز نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، فقد أولته عناية كبيرة، فمنذ سنة (2007) شرعت الجزائر بعروض التكوين المكثف في الذكاء الاقتصادي حيث تم تسطير عدة دورات تكوينية ودراسات معمقة ومتخصصة، ومن بين الجهود المبذولة في مجال التكوين في الذكاء الاقتصادي في الجزائر نذكر:

أ- مشروع إنشاء مدرسة الذكاء الاقتصادي: وذلك بالشراكة مع المدرسة الأوروبية للذكاء الاقتصادي، بهدف تكوين مدربين في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر، جدير بالذكر أن هذا المشروع تم تسطيره ابتداءً من سنة (2010) لكنه لم يرى النور إلى حد الآن.

ب- فتح تخصصات للذكاء الاقتصادي في الجامعات الجزائرية: حيث تم فتح ماجستير للذكاء الاقتصادي والإدارة الإستراتيجية سنة(2011) بجامعة تلمسان من طرف المعهد العالي للتسيير والتخطيط (ISGP) بالاتفاق مع وزارة الصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وتم فتح ماستر آخر للذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة بجامعة عنابة سنة(2014).

ت- إقامة مشروع دراسي لإطارات المؤسسات: وذلك بالشراكة بين وزارة الصناعة (MI)، وجامعة التكوين المتواصل (UFC)، مصلحة التعاون والشؤون الثقافية الفرنسية (SCAC)، مركز التعليم والبحث التطبيقي في الإدارة (CERAM) الفرنسي، وذلك بجامعة التكوين المتواصل بداية من(18 تشرين الأول/ أكتوبر 2009)

إلى غاية (20 كانون الأول/ ديسمبر 2011)، تضمن (480) ساعة من الدروس و(250) ساعة من المشاريع العلمية، إضافة إلى مهمة ميدانية لمدة (4-6) أشهر. [9]

ث- إعداد برنامج تكوين سنوي في مجال الذكاء الاقتصادي: انطلاقا من أيلول/ سبتمبر (2010) تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بالتعاون مع المكتب الجزائري لليقظة التكنولوجية، وذلك بهدف دعم قدرات المسيرين الوطنيين في مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية. [38]

ج- تنظيم عدة مؤتمرات وندوات وملتقيات حول الذكاء الاقتصادي: بغية نشر الوعي حول أهمية تبني الذكاء الاقتصادي في الجزائر نظمت الحكومة الجزائرية ومختلف جامعاتها عدة مؤتمرات وملتقيات وندوات وطنية ودولية حول الذكاء الاقتصادي بإشراف من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومختلف الجامعات الجزائرية ومخابر البحث، ونورد في الجدول (1) أدناه أبرز هذه الملتقيات والمؤتمرات:

الجدول (1): أبرز المؤتمرات والملتقيات المنعقدة في الجزائر حول الذكاء الاقتصادي

السنة	موضوع الملتقى	الجهة المنظمة ومكان الانعقاد
2004	اليقظة التكنولوجية في المؤسسة الجزائرية	مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية، الجزائر العاصمة
2006	اليقظة الإستراتيجية وسيلة تسيير ومساعدة في اتخاذ القرارات وتحسين الأداء	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر العاصمة
2008	حوكمة المؤسسات والذكاء الاقتصادي	جامعة التكوين المتواصل، الجزائر العاصمة
2009	الذكاء الاقتصادي	وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، الجزائر العاصمة
2010	الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة	وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، الجزائر العاصمة
2012	الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة	جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف
2012	الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية	جامعة باجي مختار، عنابة
2014	الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي	جامعة خميس مليانة، عين الدفلى
2014	الذكاء الاقتصادي الأداة الأساسية للمنافسة	المدرسة العليا للتجارة، الجزائر العاصمة

المصدر: من إعداد الباحث.

5-3. العوائق الماثلة أمام تطوير نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر

تقف أمام تجسيد نظام فعّال للذكاء الاقتصادي في الجزائر مجموعة من المشاكل والمعوّقات التي تحد من إمكانية تجسيده على أرض الواقع، وبالتالي الحد من الدور الايجابي الذي يلعبه هذا النظام في دعم عملية اتخاذ القرارات على مستوى الدولة وتعزيز قدراتها التنافسية، ولعل من أبرز هذه المعوّقات نجد:

1- العوائق السياسية: حيث لا يزال دور الدولة غائبا في مجال الإيفاء بالمعلومات الاقتصادية وتلبية احتياجات المعلومات بالقدر الكافي واللازم، فبالرغم من إنشاء الحكومة الجزائرية لمجموعة من المراكز والهيئات التي تتكفل بتوفير وإنتاج المعلومات الاقتصادية، إلا أن غياب سياسة واضحة في مجال المعلومات

يمكن أن تتبناها الدولة لا يزال معروضا، ويمكن أن نرجع غياب هذه السياسة إلى عدم عدها ضمن الأولويات المعروضة في الوقت الراهن، بالرغم من الحاجة الملحة والماسة إليها والتي يفرضها الواقع المحلي (التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة) والواقع الإقليمي(اتفاقيات الشراكة ومشروع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية) وحتى العالمي (انعكاسات ظاهرة العولمة).[37]

وكنتيجة لما سبق ذكره اتضح عدم فعالية النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية ومن ثم نظام الذكاء الاقتصادي الجزائري ككل، نتيجة ندرة ونقص المعلومات الكفيلة بإنعاش الاقتصاد الجزائري وتحسين تنافسيته في ستة مجالات أساسية من المعلومات، وهي: سوق العمل، فرص الاستثمار، المحيط الداخلي، المحيط الخارجي، الخدمات التسويقية، ومصادر التكنولوجيا المتطورة.

2- العوائق الاقتصادية: على الرغم من وجود المراكز والهيئات المنتجة للمعلومات والداعمة لإرساء نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر إلا أن نقص الموارد المالية والمادية المرصودة يقف عائقا كبيرا أمام قيام هذه المراكز والهيئات بدورها على أكمل وجه، حيث أن هذه المراكز تجد صعوبات كبيرة في جمع المعلومات نظرا لنقص الاعتمادات المالية والوسائل المادية اللازمة، وأن هذه الأسباب نفسها تعيق عمليات نشر وإيصال المعلومات إلى مستخدميها، لا سيما أن معظم أعمال النشر هذه تكون على حساب هذه المراكز والهيئات، وهي متاحة في عمومها إما مجانا أو بمبالغ رمزية، مما يرفع كثيرا من نفقات هذه المراكز ويقلل بالمقابل من مداخيلها، ومن جهة أخرى فإن المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لا يزالون يتحفظون كثيرا حول عملية نشر المعلومات الاقتصادية الخاصة بمؤسساتهم، مما يشكل عائقا آخرا أمام المراكز والهيئات المكلفة بجمع المعلومات، فأصحاب المؤسسات في الجزائر لا يزالون إلى حد الآن لا يفصلون بين الحدود القائمة أمام احتكار وكبح المعلومات الخاصة بمؤسساتهم وبين المعلومات التي يجب نشرها بحجة انكشاف المزايا التنافسية لهذه المؤسسات أو ضرورة التزام مبدأ السرية.

ومن العوائق التي من شأنها إضعاف جهود إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر نجد ما يعرف بالجوسسة الاقتصادية، فلا شك أن الجزائر وعلى غرار بقية البلدان النامية وإن عرفت وجود بعض الاجتهادات لمواجهة هذه الظاهرة، إلا أنها لم تتوصل بعد إلى إنشاء أجهزة خاصة بهذا الغرض، لا سيما أن الدول المتقدمة قد طورت من أساليب الجوسسة الاقتصادية وتجميع المعلومات بغية ضمان التبعية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث لها، ومن ثم اتخاذها كورقة ضغط للحصول على تنازلات محتملة في العديد من الملفات واختراق أسواق هذه الدول.

3- العوائق القانونية: يعد هذا النوع من الصعوبات من أبرز المعيقات التي تحول دون إقامة نظام ذكاء اقتصادي فعّال في الجزائر، فالجزائر تفتقد إلى منظومة تشريعية وقانونية تحث المؤسسات الاقتصادية وتجبرها على نشر المعلومات المتعلقة بها كي تساهم في تزويد النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية بما يحتاجه، وحتى إن وجدت بعض هذه التشريعات والنصوص القانونية، فإن غياب الرقابة وغياب التطبيق الصارم لهذه القوانين والمراسيم يفرغ هذه التشريعات من محتواها، ومن جهة أخرى نجد أن ضعف التشريعات المتعلقة بقطاع الإعلام وعدم مسايرتها للتغيرات الجديدة والانفتاح الاقتصادي واحتكار هذا القطاع من قبل الدولة، يجعل من المعلومات المتدفقة من مصادر الإعلام (وسائل الإعلام السمعية والبصرية) فاقدة لموضوعيتها ومصداقيتها وأهميتها كمصدر من المصادر المفيدة للحصول على المعلومات.

ومن العوائق القانونية الأخرى غياب التشريعات والقوانين الخاصة بإرساء منظومة للذكاء الاقتصادي في الجزائر سواءً على الصعيد الكلي (الدولة) أو حتى على الصعيد الجزئي (المؤسسات)، بالإضافة إلى عدم

وجود أي قانون لحماية الإرث المعلوماتي للجزائر وحمايتها من الجوسسة الاقتصادية والاستغلال غير المشروع للمعلومات.

4- العوائق الثقافية والتنظيمية: إن غياب الوعي الثقافي بأهمية المعلومات كمورد استراتيجي بالنسبة لمتخذي القرارات على المستوى الجزئي وبالنسبة لواضعي السياسات على المستوى الكلي، يشكل عائقا حقيقيا أمام إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر، فمتخذو القرارات في المؤسسات الجزائرية لا يزالون يعتمدون في اتخاذ قراراتهم في الكثير من الأحيان إما على تجاربهم الشخصية أو خبرتهم أو حدسهم أو بعض الدراسات التي تنجزها المؤسسة ذاتها، دون الاعتماد على المعلومات الخارجية والتي تعد مصدرا مهما في اتخاذ القرار الصائب، أما على المستوى الكلي فبالرغم من أهمية المعلومات في رسم السياسات واتخاذ القرارات الكلية والتخطيط المستقبلي، إلا أن عدم وجود إستراتيجية واضحة للمعلومات في الجزائر يعبر عن ضعف الوعي الثقافي بأهمية المعلومات الاقتصادية في دعم متخذي القرار وفي التنمية الاقتصادية ككل. [37]

ومن العوائق الأخرى الماثلة أمام تبني نظام وطني فعّال للذكاء الاقتصادي في الجزائر على المستوى الكلي نجد عدم إتباع نموذج عام لتطبيق الذكاء الاقتصادي على عكس النماذج الدولية الرائدة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو حتى فرنسا، أما على الصعيد الجزئي فنلاحظ أن جل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تكلف نفسها عناء إنشاء قسم أو وحدة خاصة بالذكاء الاقتصادي على مستوى هياكلها التنظيمية، وحتى تلك التي أنشأت مثل هكذا وحدات أو أقسام فإنها مشتتة بين عدة مسميات ووظائف مختلفة كـــ: خلية الذكاء الاقتصادي، خلية الذكاء الإستراتيجي، خلية السهر الإستراتيجي، خلية اليقظة الإستراتيجية، ...، وغيرها من المسميات التي تبقى جوفاء دون تطبيق فعلي مدروس.

6. النتائج والتوصيات

6. 1. نتائج الدراسة

من خلال مختلف النقاط التي تمت مناقشتها في الإطار النظري لهذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعد الذكاء الاقتصادي مفهوما قديما وحديثا في آن واحد، قديما لأن جذوره التاريخية تعود إلى القرن (15)م مع انتشار التجسس الاقتصادي ونظم الاستخبارات العسكرية، وحديثا لأن مفهومه ما فتئ يتطور ويتوسع ليشمل أدوات وأبعاد وسياسات جديدة.

- يشير مفهوم الذكاء الاقتصادي إلى ذلك النظام الذي يشمل مجموعة من الإستراتيجيات والتطبيقات والتكنولوجيات التي من شأنها جمع المعلومات المفيدة، وتحليلها، ونشرها بين الأعوان الاقتصاديين كافة، باستخدام الطرق المشروعة.

- تعد المعلومة المفيدة أو الإستراتيجية المورد الأساسي الذي يقوم عليه نظام الذكاء الاقتصادي الفعّال.

- يتميز الذكاء الاقتصادي بمجموعة من الخصائص أبرزها: التنافسية عبر الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات، الأمن عبر السرية في الحصول على المعلومات ونشرها، حماية الإرث المعرفي من ممارسات الجوسسة، التأثير عبر إدماج ممارسات الضغط والتأثير.

- يمر الذكاء الاقتصادي بسيرورة معينة تشمل أربعة مراحل أساسية، أولها تحديد الحاجة للمعلومات عبر الدراسة المتأنية للبيئة الداخلية والخارجية، وثانيها جمع المعلومات من مصادرها المختلفة الرسمية وغير الرسمية، وثالثها معالجة المعلومات للتوصل إلى المعلومات الملائمة أو المفيدة، ورابعها نشر المعلومات وبثها داخل أقسام المؤسسة كافة.

– يساهم الذكاء الاقتصادي بشكل أساس في تحسين عدة مؤشرات اقتصادية للدولة أبرزها: تطوير السوق الوطنية وسوق الشغل، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، تحفيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار، تحسين النمو الاقتصادي والتنمية، تحقيق رفاهية المجتمع، تحسين عملية اتخاذ القرار على مستوى الدولة، حماية الإرث المعرفي والتصدي للممارسات الجوسسة، وأخيرا تعزيز القدرات التنافسية للبلد.

وتأسيسا على كل ما سبق عرضه من نتائج تم التحقق من صحة الفرضية الأولى القائلة: "إن تبني نظام ذكاء اقتصادي فعّال على مستوى الدولة يمكنها من توفير قاعدة هامة من المعلومات المفيدة التي تستغلها في تعزيز كفاءة اقتصادها".

ومن خلال مختلف النقاط التي تمت مناقشتها في الإطار التحليلي لهذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– لقد ولّدت الظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري حاليا بفعل التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة، الخصخصة، توقيع عقود الشراكة، الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، ...، وغيرها، حاجة ماسة لضرورة تبني نظام للذكاء الاقتصادي في الجزائر.

– إن التوجه نحو الذكاء الاقتصادي في الجزائر هو توجه حديث جدا، ففي سنة (2004) بدأ الحديث عن هذا الموضوع في الجزائر بفعل بضعة مؤتمرات وملتقيات نظمت في الجزائر، إلى أن تم الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر سنة (2008) عبر استحداث مديرية عامة للذكاء الاقتصادي على مستوى وزارة الصناعة.

– لقد بذلت الجزائر عدة جهود في سبيل إرساء منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاقتصادي، فقد أسست نظاما وطنيا للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، ومديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف، وأطلقت مشروع تأسيس مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي، وأقامت عدة مراكز وهياكل تكنولوجية لدعم عملية جمع المعلومات، وأقامت عدة ملتقيات ومؤتمرات وندوات حول الذكاء الاقتصادي، وفتحت أيضا عدة تخصصات ومشاريع ماجستير وماستر للذكاء الاقتصادي بجامعات جزائرية مختلفة.

– رغم كل الجهود السابقة الذكر لإنجاح النظام الوطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر إلا أن هذا التوجه الحديث للجزائر لم يأت أكله إلى حد الآن، فهناك عدة عوائق تقف أمام نجاح هذا المشروع وهي عوامل متعددة ذات طبيعة اقتصادية، وسياسية، وقانونية، وثقافية، وتنظيمية، الأمر الذي طبط من جهود الدولة في هذا المجال، فمشروع تأسيس مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي في الجزائر لم يرى النور إلى حد الآن، ولم تفعل اتفاقيات وزارة الصناعة مع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال إنشاء خلايا لليقظة، كما نلاحظ بداية فتور الاهتمام بهذا الموضوع في الجزائر حاليا، ...، وغيرها.

وتأسيسا على كل ما سبق عرضه من نتائج تم رفض الفرضية الثانية القائلة: "تتبنى الجزائر نظاما وطنيا فعالا في مجال الذكاء الاقتصادي"، وإنما يبقى هذا النظام بحاجة ماسة إلى المزيد من التشجيع والتفعيل والتحديث والعصرنة.

6. 2. توصيات الدراسة

بعد قراءة تحليلية لواقع نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر نسجل توافر إرادة قوية للسلطات العمومية في تفعيل هذا النظام، وضمن هذا الصدد نقترح مجموعة من التوصيات التي تتدرج ضمن ثلاثة محاور أساسية نوجزها فيما يلي:

1- ضرورة تبني الحكومة الجزائرية لإستراتيجية واضحة في مجال إرساء نظام وطني فعّال للذكاء الاقتصادي على مستواها وذلك من خلال:

- وضع سياسة عمومية للذكاء الاقتصادي في الجزائر تقودها الدولة وتشرف على تنفيذها خدمة للمصالح الاقتصادية الوطنية.
- ضرورة تفعيل وتحديث النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، مع تكثيف إنشاء المراكز الوكالات المتخصصة في إنتاج المعلومات الاقتصادية.
- المضي قدما في مشروع إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي في الجزائر وتفعيل دور المديرية العامة للذكاء الاقتصادي.
- استحداث وسائط الكترونية حديثة تسمح بنشر وتبادل المعلومات على المستوى الوطني، وتصميم برامج وخلايا لليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على مستوى الإدارات المحلية.
- الدراسة المتأنية لمختلف التجارب الدولية الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي لاستلهام نموذج ذكاء اقتصادي خاص بالجزائر.

2- ضرورة أن تلعب الدولة دورا أكبر في مجال مرافقة المؤسسات الاقتصادية لتبني ممارسات الذكاء الاقتصادي وذلك من خلال:

- التعاون مع هذه المؤسسات في إنشاء إدارات وخلايا لليقظة والذكاء الاقتصادي على مستواها.
- العمل على نشر ثقافة تقاسم المعلومات داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- تحديث البنية التشريعية والقانونية بشكل يلزم مختلف المؤسسات الاقتصادية على التعاون في مجال نشر المعلومات.

3- ضرورة أن تلعب الدولة دورا أكبرا في مجال نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي في المجتمع وذلك من خلال:

- إيلاء النظام الوطني للذكاء الاقتصادي اهتمامات بحثية أكبر كونه يعد موضوعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- مواصلة فتح تخصصات خاصة بدراسة الذكاء الاقتصادي على مستوى الجامعات والمعاهد الجزائرية.
- تكثيف تنظيم المؤتمرات والملتقيات والندوات المتناولة لموضوع الذكاء الاقتصادي بغية المساهمة في نشر ثقافته في المجتمع.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

7. قائمة المصادر

[1] Bouroubi, M., "La pratique de l'intelligence économique en Algérie: Réelle volonté de mise en œuvre ou effet de mode ?",veille magazine, Novembre/ Décembre, 2008.

[2] Kendil, H., "L'intelligence économique peut-elle contribuer a la relance de l'économie Algérienne ?", Journée d'information sur l'intelligence économique et la vielle stratégique, Siège d'ALGEX, Alger, 19 Novembre, 2009.

[3] منصف ميقاويب، "الذكاء الاقتصادي: ودور أنظمة المعلومات في اتخاذ القرار"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011.

[4] فاطمة الزهراء كباش، "الذكاء الاقتصادي كخيار لتفسير عدم استقرار الأسواق المالية: دراسة حالة بعض الاقتصاديات الناشئة"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم المالية، تخصص: أسواق مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.

[5] شمس ضيات خلفلاوي، "الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد (10)، ص 255-243، آذار/ مارس، 2013.

[6] Baaziz, A., Quoniam, L. , Reymond, D., "Quels modèles d'intelligence économique pour l'Algérie ? quelque pistes de réflexion", Séminaire international sur l'intelligence économique : un enjeu majeur de compétitivité, HEC, Alger, 21-22 Mai 2014.

[7] محمد رقامي، "أثر اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على تحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015.

[8] وسام داي، "تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد (09)، العدد (35)، ص 01-38، آذار/ مارس، 2014.

[9] أسماء فيلالي، "الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والجهود (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية رويبة)"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.

[10] Lebbou, M. L., "Intelligence économique et stratégie de développement des entreprises : cas des PME Algériennes", Thèse de doctorat en sciences économiques et sciences de gestion, Filière : sciences économiques, Université Badji Mokhtar, Annaba, Algérie, 2014.

[11] هناء عفيف، "دور الذكاء الاقتصادي كرؤية لترقب الأزمات المالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقد – بنك وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015.

[12] نسرين مغمولي، "إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة: حتمية نظام الذكاء الاقتصادي (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الريادية في الجزائر)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد (38)، ص 309-354، حزيران/ جوان، 2016.

[13] عبد الله بلوناس، لمجد بوزيدي، "دور الذكاء الاقتصادي في دعم المعلومة الإستراتيجية: مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012.

[14] Harbulot, C., baumard, P., "Intelligence économique et stratégie des entreprises : Une nouvelle donne stratégique", 5éme conférence annuelle de l'Association International de Management Stratégique, Paris, France, 14 Mai 1996.

[15] Peguiron, F., "Application de l'intelligence économique dans un système d'information stratégique universitaire : les apports de mondialisation des acteurs", Thèse doctorat aux sciences de l'information et de la communication, Université Nancy 2, Nancy, France, 2006.

[16] Bournois, F., Romani, P. J., "l'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises", Economica, Paris, France, 2000.

[17] Jakobiak, F.,"L'intelligence économique", Edition d'Organisation, Paris, France, 2001.

[18] Levet, J. L., "Les pratiques de l'intelligence économique : Huit cas d'entreprises", Economica, Paris, France, 2002.
[19] Bouaka, N., "Développement d'un modèle pour l'application d'un problème décisionnel : Un outil d'aide a la décision dans un contexte d'intelligence économique", Thèse doctorat aux sciences de l'information et de la communication, Université Nancy 2, Nancy, France, 2004.
[20] Pesqueux, Y., Ferrary, M., "Management de la connaissance : Knowledge management, apprentissage organisationnel et société de la connaissance", Economica, Paris, France, 2006.
[21] Afolabi, B., "La conception et l'adaptation de la structure d'un système d'intelligence économique par l'observation des comportements de l'utilisateur", Thèse doctorat aux sciences de l'information et de la communication, Université Nancy 2, Nancy, France, 2007.
[22] Marcon, C., Moinet, N., "L'intelligence économique", Dunod, Paris, France, 2006.
[23] Martinet, B., Marti, Y.M., "L'intelligence économique:comment donner de la valeur concurrentielle a l'information",Edition d'Organisation,Paris, France, 2001.
[24] جمال الدين سحنون، عبد الله بلهادية، "نحو تبني إستراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.
[25] كمال رزيق، خالد الخطيب، "أهمية ذكاء الأعمال في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012.
[26] نعيمة غلاب، مليكة زغيب، "واقع اليقظة الإستراتيجية وذكاء الأعمال في منظمات الأعمال الجزائرية: دراسة ميدانية"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول: ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، أيام 23-26 نيسان/ أفريل 2012.
[27] Schwab, K., "The global competitiveness report 2016-2017", World Economic Forum (WEF), Geneva, Switzer land, 2016, P : 96.
[28] Boucheloukh, M. F., "Intelligence économique en Algérie", Cours de master en intelligence économique, 2éme Promotion, UFC, Alger, 2010, P : 28.
[29] رضا تير، "دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير: واقعه وآفاقه في الجزائر"، جامعة الجزائر، 2006، ص11، بحث متاح على الرابط:
http://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com_remository&Itemid=55&func=startdown&id=21, تاريخ الاطلاع 10/08/ 2017
[30] United Nation Development Program (UNDP), "Human Development Report 2015: Work for human development", New York, USA, 2015, P : 243.
[31] الجريدة الرسمية الجزائرية، "قانون رقم (08-05)"، شباط/ فيفري، الجزائر، 2010.
[32] Office National des Statistiques (ONS), "Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2015", N726, Alger, 2015, P : 01.
[33] Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique (DGRSDT), "Recueil des brevet d'innovation 2013", 3éme Edition, Alger, 2014, PP : 16-17.

[34] CSIC, "Ranking web of universities", Site of CSIC, Spain, 2016, www.webometrics.info/en/ranking_africa/north_africa, consulting 25/02/2016.
[35] Ministère d'Enseignement Supérieur et Recherche Scientifique, "Réseaux universitaire", Site de MESRC, Algérie, 2017, www.mesrs.dz/universités, consulté le 14/02/2017.
[36] Office National des Statistiques (ONS), "l'Algérie en quelques chiffres résultats: 2011-2013", N44, Alger, 2014, P : 30.
[37] يحيى دريس، "دور إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم متخذي القرار: حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006.
[38] Direction Générale de l'intelligence Economique, "Manuel de formation en intelligence économique en Algérie", Document de référence, Alger, Septembre, 2010, P : 05.